

مقابل لخذ وفي تقدير هذا ان تذكر ما قبله ما فان لم يذكر
 لزمه الوصولان ما قبل الخبر بطل يقينا وما بعدة متعارفين
 ولديهم من غير معلوم او مضمون اهزي الاجتهاد في الطبر
 طهرت ولا اي وانه لم يقيد تجديدا فابرة قال القاضي
 لا يرفع التعان بالشك الذي اربع مسائل احدها الشك في
 خروج وقت الجمع فيهلون ظهر الثانيه الشك في بقا عمدة
 المسبح ففصل الثالثه الشك في وصول مقدره في الرابعه
 الشك في نية التمام فتم ايضا في بعض لان هذه رخصه
 لا بد فيها من اليقين ومع قبل رخصه كذلك ولا تخفى باله
 بالحدوثان ثم مال وانسه قال في الروض ولو
 ذلك احري اليه اي التام المتين قبل استباهه
 ولو كان مستقرا انتقض وضوه وان لم تقع يده على الارض
 لمضى الخط وهو تام غير متين او زالت مع استباهه او
 بعدة المنوم بالاولى اوفي انه زوالها بعد استباهه اول
 اوفي انه يمكن مقدره اولى اوفي انه تام او نفس
 تقع العين فلا نقص لان الاصل الطهارة هو مرعوي
 خاطئة قال الاشع على المهاج قال الفاضل حين مني الققة
 على اربع قواعد الثابت لانزال بالشك والضرر في ال
 والعادة محكمة والمسئلة تحلب التيسير قال بعضهم والا
 لغا صدها ونظها بعضهم فقال
 عين مقدره قواعد هذه للشافعي بها تكون خيرا
 ضرر في العادة قد حكمت وكذا المسئلة تحلب التيسير

وانكر

والشك لا يرفع به متيقنا والنيل لخلص ان قصده امورا
 ايها استقفا في الميل والانساه
 في موجب الفعل هو كسر الجيم ما يقصده من جنابة وولاية
 ونحوها ويفتحها ما يتسبب على الفعل من استباحته ما كان
 حتميا قبله كالصلاة ونحوها مروي وعادة في موجب
 كسر الجيم هو السب كالحناية ويفتحها المسب وهو تفتيم
 النبت بالما هذا مسب عن الحث وما قاله مدمسبت
 عن الفضل وتقدم مرجع الفضل على ما بعدة من باب
 تقدم السب على المسب والكتبة في ذلك مع العكس في
 مرجع الوضوء حيث لخصه عن الوضوء الفعل لا يحتمل
 تنعيم سبه كما لانزال ودخول المشقة مثلا بخلاف الوضوء
 فانه يطلب وان لم يوجد سبه وهو الحث كالمولد اذا خرج
 من بطن امه ولم يخرج منه شيء واراد عليه ان يطوف
 به فانه يتوقف على الوضوء لا غير بحيث كتبه في حكمه
 سئلنا المأفاه ان الفضل اسم للفعل والسئلان
 صفه للمالكهم الان يكون السئلان يعني الرسالة او اشار
 اليه لان شرط الفضل على التي اي سئلان يربا او غيره
 وقول مطلقا اي سئلان سنة ام لا والفتح اشهر ايت
 وافصح اي لغة واما عند الفقهاء فالضمانه مكانه عليه
 تقول ولكن انما الضمانه على كافي الجموع وهذا في
 غير غسل الثوب اما ضمة ففند الفقهاء بالفتح وعما رة بعضهم
 قول اشهر اي وافصح لان الفتح هو المصدر الفعالي قال
 في الخلاصه فعلا قياس مصدر الضمانه من ذي ثلاث تكرر